A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/606/Add.3
3 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩١ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أولادزيمير جيروس (بيلاروس)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال (انظر A/53/606، الفقرة ٢). واتخذت الإجراءات المتعلقة بالبند الفرعي (ج) في الجلستين ١٥ و ٤٢، المعقودتين في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/53/SR.15 و 42).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/53/L.5 و A/C.2/53/L.51

٢ - في الجلسة ١٥، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثل إندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار معنون "السلع الأساسية" (A/C.2/53/L.5)، نصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٥١/١٦٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها تنفيذا تاما،

---

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ستة أجزاء، تحت الرمز A/53/606 و Add.1-5.

081298 071298 98-38296

"وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان نامية كثيرة، وخصوصا في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، وإيجاد فرص العمالة والدخل والادخار، فضلا عن كونه قوة محركة للاستثمارات وعن إسهامه في تحقيق النمو والتنمية،

"وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية للأحوال الجوية غير المواتية على جانب العرض في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وآثار الأزمة المالية على الطلب على السلع الأساسية، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يضر بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا،

"وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج ناجعة للتنويع، وفي التمكن من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو،

"وإذ تؤكد ضرورة قيام البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بإجراء تحويل صناعي محلي لقطاع السلع الأساسية لديها من أجل تحسين الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في حصائل صادراتها وزيادتها، تحقيقا للنمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية في إطار سعيها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي،

"وإذ تحيط علما بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن حالة السلع الأساسية في سياق البيئة الاقتصادية العالمية[1]؛

"١ - تلاحظ حاجة البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، إلى توافر الاستقرار في أسعار السلع الأساسية عند مستويات مربحة وإلى زيادة إمكانية التنبؤ بها؛

"٢ - تؤكد على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأولية بمواصلة العمل على وضع سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعزيز القدرة التنافسية؛

"٣ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى وضع سياسات دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية بواسطة آليات لتكوين الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، ولمساعدة برامج تنويع السلع الأساسية وجهود التحرير التي تضطلع بها البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، وذلك من خلال جملة أمور منها تقديم المساعدة التقنية والمالية للمراحل التحضيرية لتلك البرامج؛

---

(١) A/53/319، المرفق.

"٤ - تحث منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز تبادل التعاون والمساعدة فيما بينهم؛

"٥ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

"(أ) أن تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التحول الصناعي لسلعها الأساسية أمر ضروري لزيادة حصائل صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

"(ب) أن السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك فرض التعريفات القصوى وتصعيد التعريفات والأنظمة البيئية وغيرها من الحواجز غير التعريفية، وكذلك تقليص الأفضليات التجارية، ينبغي تجنبها لما لها من آثار سلبية على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة التشكيل اللازمة لقطاع السلع الأساسية لديها ولأنها تعرقل في الوقت نفسه التدابير الناجحة التي تتخذها البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية؛

"(ج) أنه طبقا لجدول أعمال القرن ٢١[٢] وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٣]، ينبغي أن يتمثل هدف الحكومات في كفالة أن تكون السياسات التجارية والبيئية متآزرة بحيث تحقق التنمية المستدامة؛ وفي معرض ذلك، ينبغي ألا تستغل سياساتها وتدابيرها البيئية ذات الأثر المحتمل على التجارة لأغراض حمائية؛

"(د) أن التعاون المالي الفعال لتيسير تصدي البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية للتقلبات المفرطة في حصائل صادرات السلع الأساسية ينبغي المحافظة عليه وتوسيع نطاقه؛

"(هـ) أن التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج وتدريب موظفي البلدان النامية التقنيين والإداريين والتجاريين يتسم بأهمية فائقة لتحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

"(و) أن توسيع نطاق التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية يزيد من أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

"(ز) أن هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتوفير الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية في البلدان النامية؛

"٦ - تكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور الذي يضطلع به الصندوق المشترك للسلع الأساسية بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة في زيادة توجه برامج تنمية السلع الأساسية التي يضطلع بها نحو مشاريع التنويع في قطاع السلع الأساسية، وكذلك في تعزيز تنمية أسواق السلع الأساسية في البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أقل البلدان نموا، وتقصي السبل والوسائل الفعالة لاستخدام موارد الحساب الأول للصندوق المشترك؛

"٧ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يدرج في أعماله التحضيرية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف القادمة القضايا المتصلة بالسلع الأساسية، بما في ذلك تمويل تنويع السلع الأساسية، لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته العاشرة التي ستعقد في تايلند سنة ٢٠٠٠؛

"٨ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

"٩ - تقرر أن تدرج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين."

٣ - وفي الجلسة ٤٢، المعقودة في ١ كانون الأول/ ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة، براق أوزوجرجن (تركيا)، بعرض مشروع قرار معنون "السلع الأساسية" (A/C.2/53/L.51)، مقدم بناء على المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/53/L.5، ونقح شفويا الفقرة ٦ (ج) من منطوق مشروع القرار بالاستعاضة عن عبارة "والتي أدت بشكل غير مقصود إلى تقليص الأفضليات التجارية الممنوحة للبلدان النامية" بعبارة "والتي أدت إلى تقليص الفروق الممنوحة من النظم التجارية المتمتعة بالأفضلية".

٤ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل كوت ديفوار بتصويب الفقرة ٦ (د) من منطوق مشروع القرار شفويا بالاستعاضة عن عبارة "ينبغي للحكومات أن تكفل" بعبارة "ينبغي أن يتمثل هدف الحكومات في كفالة".

٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/53/L.51، بصيغته المنقحة والمصوبة شفويا (انظر الفقرة ٧).

٦ - ونظرا إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/53/L.51، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/53/L.5 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٥١/١٦٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها تنفيذا تاما،

وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان نامية كثيرة، وخصوصا في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، وإيجاد فرص العمالة والدخل والادخار، فضلا عن كونه قوة محركة للاستثمارات وعن إسهامه في تحقيق النمو والتنمية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية للأحوال الجوية غير المواتية على جانب العرض في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وآثار الأزمة المالية على الطلب على السلع الأساسية، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية الأمر الذي يضر بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج ناجعة للتنويع، وفي التمكن من الوصول إلى أسواق لسلعها الأساسية،

وإذ تؤكد ضرورة قيام البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بإجراء تحويل صناعي محلي لقطاع السلع الأساسية لديها من أجل تحسين الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في حصائل صادراتها وزيادتها، تحقيقا للنمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية في إطار سعيها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[٤]؛

١ - تلاحظ حاجة البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، إلى توافر الاستقرار في أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها، في مواجهة عدم استقرار أسعار الكثير من السلع الأساسية وتناقص القيمة الحقيقية لتلك الأسعار؛

٢ - تشدد على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأولية بمواصلة العمل على وضع سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعزيز القدرة التنافسية؛

٣ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى وضع سياسات دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية من خلال آليات لتكوين الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك المبادلات السلعية، وعن طريق استخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

٤ - تحث البلدان المتقدمة النمو على أن تواصل، بروح تسودها وحدة الهدف والكفاءة، دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من أجل تنويع السلع الأساسية، وذلك من خلال جملة أمور منها تقديم المساعدة التقنية والمالية للمراحل التحضيرية لبرامجها الخاصة بتنويع السلع الأساسية؛

٥ - تحث منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز تبادل التعاون والمساعدة فيما بينهم؛

٦ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية مع مواصلة جهود التنويع، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

(أ) أن تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التحول الصناعي لسلعها الأساسية أمر ضروري لزيادة حصائل صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

---

(٤) A/53/319، المرفق.

(ب) أنه في سياق عملية تحرير التجارة، ينبغي التقليل إلى أدنى حد من استخدام السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك فرض التعريفات القصوى، وتصعيد التعريفات، والحواجز غير التعريفية، لما لها من أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة التشكيل اللازمة لقطاع السلع الأساسية لديها، ولأنها أيضا يمكن أن تؤثر سلبا على تدابير تحرير التجارة التي تتخذها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

(ج) أنه في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف، والتي أدت إلى تقليص الفروق الممنوحة من النظم التجارية المتمتعة بالأفضلية، من الضروري اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، وبخاصة عن طريق تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومعالجة ما تواجهه من عوائق متصلة بالعرض، من أجل تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية لديها، وتذليل ما تواجهه من صعوبات فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

(د) أنه طبقا لجدول أعمال القرن ٢١[٥] وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٦]، ينبغي أن يتمثل هدف الحكومات في كفالة أن تكون السياسات التجارية والبيئية متآزرة بحيث تحقق التنمية المستدامة؛ وفي معرض ذلك، ينبغي ألا تستغل سياساتها وتدابيرها البيئية ذات الأثر المحتمل على التجارة لأغراض حمائية؛

(هـ) أن التعاون المالي الفعال لتيسير تصدي البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية للتقلبات المفرطة في حصائل صادرات السلع الأساسية ينبغي المحافظة عليه والمضي به قدما؛

(و) أن التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج وتدريب موظفي البلدان النامية التقنيين والإداريين والتجاريين يتسم بأهمية فائقة لتحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(ز) أن توسيع نطاق التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية يزيد من أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

---

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٦) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(ح) أن هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتوفير الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية في البلدان النامية؛

٧ - تشجع الصندوق المشترك للسلع الأساسيةعلى أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والهيئات الأخرى ذات الصلة، بزيادة توجه برامج تنمية السلع الأساسية التي يضطلع بها نحو مشاريع التنويع في قطاع السلع الأساسية، وكذلك بتعزيز أسواق السلع الأساسية في البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أقل البلدان نموا، وتقصي السبل والوسائل الفعالة لاستخدام موارد الحساب الأول للصندوق المشترك؛

٨ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في حدود ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تمويل تنويع سلعها الأساسية، وإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية في إطار أعمالها التحضيرية للاشتراك بصورة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي صياغة جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة؛

٩ - تدعو أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى النظر في القضايا المتصلة بالسلع الأساسية في إطار الأعمال التحضيرية لدورته العاشرة، التي ستعقد في تايلند في عام ٢٠٠٠؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

١١ - تقرر أن تدرج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين.

- - - - -